مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الحكومة في بريطانيا

المشرف الدكتور حسين جوان أراسته
hoarasteh@gmail.com
أستاذ في القانون، قسم القانون، مركز بحوث الحوزة والجامعة ، قم ايران
الباحث ايهاب جلال حسن
ehabjalal@gmail.com
طالب دكتوراه في جامعة طهران فرع الفارابي

المقدمة

تعد الرقابة على أعمال الحكومة من الركائز الأساسية لضمان التوازن بين السلطات، وتحقيق مبادئ الحكم الرشيد في الأنظمة الديمقراطية. وتُعتبر بريطانيا نموذجاً بارزاً في مجال الفصل بين السلطات وتطوير آليات الرقابة البرلمانية والسياسية والقضائية على أداء الحكومة. تتجسد أهمية الرقابة البرلمانية والسياسية في دور مجلس العموم ومجلس اللوردات في متابعة أعمال السلطة التنفيذية، في حين تضطلع السلطة القضائية بدور مهم في ضمان التزام الحكومة بسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات العامة.

اولا : بيان المسألة

تتمثل المسألة الرئيسة لهذا البحث في دراسة وتحليل فعالية الرقابة السياسية والقضائية التي يمارسها البرلمان البريطاني على أعمال الحكومة، وتحديد أوجه القوة والقصور في هذه الرقابة، وتأثيرها على ضمان شفافية العمل الحكومي ومساءلة السلطة التنفيذية.

ثانيا : أهداف البحث

١. التعرف على الإطار الدستوري والقانوني للرقابة السياسية والقضائية على الحكومة في بريطانيا.
٢. بيان آليات وأساليب الرقابة التي يمارسها البرلمان البريطاني على الحكومة.
٣. تحليل دور القضاء البريطاني في مراقبة تصرفات الحكومة وضمان احترامها للقانون.
٤. تقييم مدى فاعلية هذه الرقابة في تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز المساءلة والشفافية.

ثالثاً: ضرورة البحث

تبرز ضرورة هذا البحث في ظل التحولات السياسية المتسارعة التي يشهدها العالم، والحاجة المستمرة لتعزيز آليات الرقابة والمساءلة في الأنظمة الديمقراطية. كما أن دراسة النموذج البريطاني تُعد ذات أهمية خاصة للدول الساعية لتطوير نظامها البرلماني والرقابي، والاستفادة من الخبرات والتجارب البريطانية الرائدة في هذا المجال.

رابعا : مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تُعد الرقابة السياسية والقضائية التي يمارسها البرلمان البريطاني على أعمال الحكومة فعالة في تحقيق الشفافية، وضمان احترام مبدأ سيادة القانون، ومنع تعسف السلطة التنفيذية؟

خامسا : فرضيات البحث

١. توجد آليات فعّالة للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في بريطانيا تحد من سلطتها وتضمن المساءلة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٢. تلعب السلطة القضائية دوراً محورياً في ضبط أداء الحكومة ومنع تجاوزاتها.
٣. تواجه الرقابة البرلمانية والقضائية بعض التحديات والقيود القانونية والسياسية التي قد تحد من فاعليتها.
٤. تؤدي الرقابة المتكاملة بين البرلمان والقضاء إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات العامة في بريطانيا.

المبحث الأول: الرقابة السياسية البرلمانية على أعمال الحكومة في بريطانيا

تُعد الرقابة السياسية البرلمانية على أعمال الحكومة في بريطانيا أحد الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي البرلماني، فهي تمثل الأداة الفعّالة التي تُمكّن السلطة التشريعية من متابعة ومساءلة السلطة التنفيذية عن أدائها وسياساتها. وقد حظيت هذه الرقابة بأهمية بالغة عبر التاريخ البريطاني[١]، إذ ارتبطت نشأة وتطور النظام البرلماني البريطاني بمطالب الشعب في تقييد سلطة الحكومة وإخضاعها لإرادة الأمة، مما رسّخ مكانة البرلمان باعتباره السلطة العليا وصمام الأمان ضد الاستبداد والانحراف في إدارة شؤون الدولة.[٢]

إن الرقابة البرلمانية على الحكومة لا تقتصر على كونها مجرد إجراء شكلي، بل تُعد من أهم الوسائل التي تكفل الشفافية وتحقق التوازن بين السلطات، كما تمنح الشعب، من خلال ممثليه في البرلمان، الحق في الاطلاع على أداء الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها عند الإخلال بواجباتها أو التجاوز على القوانين والحقوق. وقد تطورت أساليب وأدوات هذه الرقابة مع تطور الحياة السياسية البريطانية، فأصبحت تشمل جملة من الآليات الدستورية والقانونية والتنظيمية التي تضمن استمرارية فعالية البرلمان في مراقبة عمل الحكومة.

وتكمن أهمية دراسة الرقابة البرلمانية في بريطانيا في أن النموذج البريطاني يُعد من أعرق النماذج البرلمانية في العالم وأكثرها تأثيرًا، حيث وفّر الأساس لتطور التجارب البرلمانية في العديد من الدول. وعليه، فإن استعراض الإطار الدستوري والتنظيمي لهذه الرقابة، وكذلك بيان أدواتها وآلياتها العملية، يُسهم في إبراز الدور الحيوي للبرلمان في حماية الديمقراطية وضمان خضوع الحكومة للمساءلة الدائمة[٣].

ومن هنا، سيُركز هذا المبحث على عرض وتحليل الأسس الدستورية والتنظيمية التي تؤطر الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في بريطانيا، ثم بيان الأدوات والآليات التي يعتمد عليها البرلمان في ممارسة هذا الدور المهم، وذلك بهدف توضيح مدى فاعلية الرقابة البرلمانية في تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون في النموذج البريطاني.

المطلب الأول: الإطار الدستوري والتنظيمي للرقابة البرلمانية

تستمد الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في بريطانيا قوتها وشرعيتها من أسس دستورية وتنظيمية راسخة، تراكمت عبر قرون طويلة من التطور السياسي والدستوري. ورغم غياب دستور مكتوب واحد في بريطانيا، إلا أن النظام الدستوري البريطاني يقوم على مجموعة من الوثائق التاريخية، والأعراف الدستورية، والقوانين الأساسية التي أرست مبدأ الفصل بين السلطات، وحددت بدقة العلاقة بين البرلمان والحكومة[٤]. وتُعتبر هذه القواعد حجر الزاوية في تمكين البرلمان من أداء دوره الرقابي الفعال على السلطة التنفيذية، وضمان خضوع الحكومة لمبادئ الشفافية والمساءلة ويتناول هذا المطلب الأسس الدستورية والقانونية التي تنظم علاقة البرلمان بالحكومة في بريطانيا، والضمانات التشريعية للرقابة

وفي هذا السياق، يمكن تقسيم الإطار الدستوري والتنظيمي للرقابة البرلمانية في بريطانيا إلى فرعين رئيسيين:

الأول: الأسس الدستورية للرقابة البرلمانية،

الثاني: القواعد التنظيمية والإجرائية التي تحكم عمل البرلمان في ممارسة رقابته على الحكومة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الفرع الأول: الأسس الدستورية للرقابة البرلمانية

يتميز النظام الدستوري البريطاني بخصوصية كبيرة بين أنظمة العالم الديمقراطية، إذ أنه لا يعتمد على وثيقة دستورية واحدة مدونة تجمع كافة المبادئ والقواعد المنظمة للحكم، بل يتكون من شبكة معقدة من المصادر المتنوعة، التي تتفاعل فيما بينها لتشكل ما يُعرف بالدستور البريطاني غير المدون وتتوزع هذه المصادر بين وثائق تاريخية، وتشريعات برلمانية، وأعراف وتقاليد دستورية، إضافة إلى أحكام القضاء. كل هذه العناصر مجتمعة وفرت الأساس الذي تستند إليه سلطة البرلمان في الرقابة على أعمال الحكومة، وضمنت استمرار توازن السلطات وسيادة القانون[٥].

١ - الوثائق الدستورية التاريخية

تُعد الوثائق التاريخية ركيزة جوهرية في النظام الدستوري البريطاني، أبرزها:

- **وثيقة الماجنا كارتا :(١٢١٥) Magna Carta**

وهي من أقدم الوثائق الدستورية في العالم، أرست مبدأ خضوع الملك للقانون، وقيّدت سلطة العرش، وأكدت حق الأفراد في المحاكمة العادلة، بما أسهم في إرساء أسس الفصل بين السلطات[٦].

- **وثيقة الحقوق :(١٦٨٩) Bill of Rights**

جاءت هذه الوثيقة لتؤكد تفوق البرلمان على الملك، وتمنح أعضاء البرلمان حرية التعبير في مناقشاتهم، وتضع القيود على تدخل السلطة التنفيذية في أعمال البرلمان، وهو ما شكل حجر الأساس للرقابة البرلمانية على الحكومة[٧].

٢ - *التشريعات البرلمانية والقوانين العادية*

تتولى القوانين التي يصدرها البرلمان البريطاني تحديد العلاقة بين السلطات وصلاحيات كل منها، كما تنظم آليات الرقابة والمساءلة:

- قوانين مثل **Parliament Acts ١٩١١ و١٩٤٩** أعادت تنظيم العلاقة بين مجلس العموم ومجلس اللوردات، وحددت صلاحيات كل منهما في العملية التشريعية والرقابية.
- **Constitutional Reform Act ٢٠٠٥** الذي أرسى استقلال القضاء وساهم في تعزيز التوازن بين السلطات.
- تشريعات أخرى نظمت تشكيل لجان الرقابة البرلمانية، وحصنت إجراءات الاستجواب والتحقيق البرلماني من تدخل السلطة التنفيذية.

٣- الأعراف الدستورية (Constitutional Conventions)

تحتل الأعراف والتقاليد الدستورية مكانة كبيرة في النظام البريطاني، فهي قواعد غير مكتوبة لكنها ملزمة من الناحية السياسية والأخلاقية، ومن أبرزها:

- **مبدأ مساءلة الحكومة أمام البرلمان:**

إذ يتعين على الحكومة أن تحظى بثقة مجلس العموم وتكون مسؤولة أمامه عن كافة أعمالها وقراراتها، وفي حال فقدان الثقة عليها الاستقالة فورًا.

- **واجب الوزراء في الحضور أمام البرلمان:**

والذي يلزم أعضاء الحكومة، خاصة رئيس الوزراء والوزراء، بحضور جلسات البرلمان والإجابة على الاستجوابات والأسئلة وتقديم البيانات.

- **التقاليد المتعلقة بتعيين رئيس الوزراء:**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

حيث جرى العرف على أن يُعين رئيس الوزراء من بين أعضاء مجلس العموم ممن يحظون بثقة الأغلبية البرلمانية، تعزيزًا للرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية.

٤-الأحكام القضائية

يلعب القضاء البريطاني دورًا في تفسير وتكريس المبادئ الدستورية المتعلقة بالرقابة البرلمانية:

- المحاكم البريطانية تؤكد باستمرار حق البرلمان في الرقابة والمساءلة وعدم جواز تقييد سلطاته التشريعية أو الرقابية إلا بنص صريح.
- صدرت العديد من الأحكام التي حصّنت عمل البرلمان من تدخل السلطة التنفيذية، وأكدت على حرية المناقشة البرلمانية واستقلالية اللجان الرقابية[٨].
- القضاء يدعم أيضًا الحقوق والحريات العامة من خلال الرقابة على مشروعية قرارات الحكومة، ما يعزز مناخ الرقابة البرلمانية غير المباشرة.

٥-مبدأ السيادة البرلمانية (Parliamentary Sovereignty)

يُعد هذا المبدأ الركيزة الأساسية للنظام السياسي البريطاني، حيث يعتبر البرلمان السلطة العليا، وله مطلق الصلاحية في التشريع والرقابة:

- لا توجد سلطة تعلو البرلمان في الدولة، فله حق سن القوانين وإلغائها وتعديلها دون قيود.
- تمنح السيادة البرلمانية البرلمان قدرة هائلة في إخضاع الحكومة للمساءلة الدائمة ومحاسبتها على كافة التصرفات والسياسات.[٩]

ويرى الباحث: أن الرقابة البرلمانية في بريطانيا ليست نتاج نص دستوري جامد، بل هي حصيلة تراكم تاريخي من الوثائق الدستورية، والتشريعات، والأعراف، والأحكام القضائية التي رسخت دور البرلمان كحارس على أعمال الحكومة وضامن لحقوق الشعب. وتمتاز هذه الرقابة بالمرونة والقدرة على التكيف مع التطورات السياسية والاجتماعية، مع بقائها وفية لمبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات.

الفرع الثاني: القواعد التنظيمية والإجرائية للرقابة البرلمانية

لا تقتصر فعالية الرقابة البرلمانية في بريطانيا على الأسس الدستورية وحدها، بل تعتمد بشكل جوهري على مجموعة من القواعد التنظيمية والإجراءات الداخلية المحكمة، التي تضمن انضباط العمل البرلماني وتُعزز من قدرته على متابعة أعمال الحكومة ومساءلتها باستمرار. لقد وضعت المؤسسات البرلمانية البريطانية، على مدار عقود طويلة، أُطرًا دقيقة تحكم سلوك الأعضاء وتُحدد مسارات العمل الرقابي اليومي، بما يُحقق التوازن بين الفاعلية والعدالة في ممارسة السلطة التشريعية لسلطتها الرقابية.

١. النظام الداخلي (Standing Orders)

يشكّل النظام الداخلي لكل من مجلس العموم ومجلس اللوردات العمود الفقري للإجراءات البرلمانية في بريطانيا.

هذه الأوامر الدائمة تتضمن قواعد مفصلة لتنظيم سير الجلسات، كيفية إدارة المناقشات، ترتيب الأعمال، وضبط المداخلات البرلمانية.

تحدد بدقة إجراءات الاستجواب، تقديم الأسئلة، مناقشة السياسات الحكومية، والتصويت على القرارات التي تمنح النظام الداخلي أولوية عالية للرقابة، فيجعل من الممكن طرح الأسئلة العاجلة، وتقديم طلبات الاستيضاح أو المطالبة بعقد جلسات خاصة لمناقشة مواضيع ملحّة متعلقة بأداء الحكومة وكل مخالفة للنظام الداخلي تُعد انتهاكًا للنظام البرلماني وقد تؤدي إلى عقوبات إجرائية[١٠].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

٢. اللجان البرلمانية (Parliamentary Committees)

تُعد اللجان البرلمانية في بريطانيا من أهم الأدوات العملية لتحقيق الرقابة الفعّالة على الحكومة.

اللجان الدائمة: تختص كل لجنة بقطاع معين (مثل لجنة الشؤون الخارجية، لجنة المالية العامة)، وتقوم بمراجعة سياسات وأداء الوزارات في هذا القطاع.

اللجان المؤقتة والخاصة: تُشكل للتحقيق في قضايا محددة أو طارئة، وتتمتع بسلطات استدعاء الشهود، جمع الأدلة، والاطلاع على الوثائق الحكومية.

ترفع هذه اللجان تقاريرها للبرلمان، وغالبًا ما تتضمن توصيات أو انتقادات حادة توجه للحكومة، ما يدفع الأخيرة لتحسين أدائها أو تبرير سياساتها أمام الرأي العام والبرلمان.

اللجان الرقابية، مثل لجنة الحسابات العامة، تتمتع باستقلالية كبيرة، وهي قادرة على كشف حالات الهدر أو الفساد أو التقصير في الأداء الحكومي[١١].

٣. اللوائح الداخلية لمجلس العموم ومجلس اللوردات

إلى جانب النظام الداخلي، وُضعت لوائح خاصة بكل مجلس تنظم بشكل أدق:

إجراءات طرح الثقة بالحكومة أو بسحبها.

آليات تقديم الأسئلة الشفهية والتحريرية للوزراء، وجدولة المناقشات والاستجوابات.

قواعد طلب البيانات العاجلة من الحكومة ومناقشة القضايا الطارئة.

ضبط توقيتات النقاشات وتوزيع الأدوار بين أعضاء المجلس، ما يضمن عدالة الطرح وحيادية الإدارة البرلمانية.

توجيه العمل الرقابي لمنع تعطيل الجلسات أو استغلال الإجراءات لإثارة الفوضى[١٢].

٤. مدونة السلوك الوزاري (Ministerial Code)

تُعتبر مدونة السلوك الوزاري من أهم الضمانات التنظيمية لسير العمل البرلماني النزيه، فهي تلزم الوزراء بالإجابة الصريحة والدقيقة على أسئلة النواب دون إخفاء للحقائق أو تضليل.

كذلك تفرض قواعد أخلاقية صارمة تتعلق بالشفافية، وتعارض المصالح، واحترام سلطة البرلمان.

وعليه تُعد خرق المدونة سببًا لمساءلة الوزير أو حتى إجباره على الاستقالة، وهو ما يعزز الانضباط الذاتي لدى أعضاء الحكومة في تعاملهم مع البرلمان[١٣].

٥. الشفافية والإعلام ونشر المعلومات

ترتكز الرقابة البرلمانية الحديثة على مبدأ الشفافية في تداول المعلومات:

تفرض القوانين والتعليمات على الحكومة نشر تقارير الأداء السنوية، والميزانيات العامة، ونتائج أعمال اللجان، وإتاحة أغلب هذه المعلومات للنواب والإعلام والرأي العام.

تُنشر جلسات الاستجواب والنقاشات البرلمانية في وسائل الإعلام وفي السجلات البرلمانية الرسمية مما يرفع مستوى الشفافية ويضع المسؤولين تحت رقابة المجتمع وليس البرلمان فقط.

أصبح بالإمكان للجمهور متابعة العمل البرلماني عبر البث الحي للجلسات والتقارير الدورية.

ويرى الباحث إن هذه المنظومة التنظيمية والإجرائية المحكمة تمثل حجر الزاوية في فعالية الرقابة البرلمانية البريطانية، فهي تُمكّن البرلمان من متابعة ومساءلة الحكومة بشكل مؤسسي وشفاف ودون تعسف، وتمنع في الوقت نفسه أي محاولة من السلطة التنفيذية لإضعاف الدور الرقابي للبرلمان أو التأثير عليه، كما تعزز ثقة المواطنين بآليات الرقابة وتضمن خضوع الجميع لمبادئ الحوكمة الرشيدة[١٤].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

المطلب الثاني: أدوات وآليات الرقابة البرلمانية

تُعد أدوات وآليات الرقابة البرلمانية العمود الفقري لكل نظام ديمقراطي برلماني يسعى لتحقيق المساءلة والشفافية في إدارة شؤون الدولة. وقد تميز النظام البرلماني البريطاني بتطويره مجموعة واسعة من الوسائل التي تتيح للبرلمان ممارسة رقابته على الحكومة بشكل فعال ومستمر، سواء من خلال الأدوات التقليدية أو عبر آليات مستحدثة تتناسب مع تطورات العمل البرلماني. تتنوع هذه الأدوات ما بين الاستجوابات والأسئلة البرلمانية، وطلبات الإحاطة، وتشكيل لجان التحقيق، وسحب الثقة، وغيرها من الأساليب التي تهدف جميعها لضمان خضوع الحكومة للمساءلة أمام ممثلي الشعب. يتناول هذا المطلب وسائل البرلمان البريطاني في ممارسة الرقابة، مثل الاستجوابات، لجان التحقيق، حجب الثقة، وتقرير اللجان البرلمانية[١٥].

وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم أدوات وآليات الرقابة البرلمانية إلى فرعين رئيسيين:

الفرع الأول: الوسائل التقليدية للرقابة البرلمانية

ويتناول هذا الفرع أبرز الأدوات الرقابية الكلاسيكية التي ظل البرلمان البريطاني يعتمدها عبر تاريخه، مثل الاستجواب، الأسئلة البرلمانية، مناقشات القضايا العامة، والتصويت على سحب الثقة من الحكومة تُعد الوسائل التقليدية للرقابة البرلمانية من أقدم وأهم الأدوات التي يعتمد عليها البرلمان البريطاني لضمان خضوع السلطة التنفيذية للمساءلة والمحاسبة المستمرة. وقد تطورت هذه الوسائل على مدى القرون، لكنها احتفظت بأهميتها ومكانتها في النظام السياسي البريطاني باعتبارها الركيزة الأولى التي تستند إليها العملية الرقابية البرلمانية. وتتنوع هذه الوسائل ما بين استجواب الوزراء، وتقديم الأسئلة البرلمانية، والمناقشات العامة، والتصويت على الثقة بالحكومة[١٦]. فيما يلي عرض لأبرز هذه الوسائل:

١. الاستجواب (Interpellation/Questions to Ministers)

الاستجواب هو أحد أهم الأدوات البرلمانية التقليدية التي تمنح النواب حق مساءلة الوزراء مباشرة عن أعمال وزاراتهم وسياساتهم[١٧].

- يُوجَّه الاستجواب عادة خلال جلسات البرلمان بحضور الوزير المختص، ويُلزم الوزير بتقديم إجابات واضحة ومحددة أمام أعضاء المجلس والرأي العام.
- يتنوع الاستجواب بين الأسئلة الشفهية والأسئلة التحريرية، حيث تخصص جلسات أسبوعية للأسئلة الوزارية، ويحق لأي نائب أن يوجه سؤالاً لأي وزير في الحكومة.
- الاستجوابات تتيح للبرلمان كشف أوجه القصور أو التقصير في أداء الحكومة، وتضغط على الوزراء لإصلاح سياساتهم أو توضيح مواقفهم علنًا.
- الاستجواب يعد أداة وقائية ورادعة في الوقت نفسه، إذ يضع الأداء الحكومي تحت المراقبة الدائمة[١٨]

٢. الأسئلة البرلمانية (Parliamentary Questions)

الأسئلة البرلمانية أداة رئيسية في يد أعضاء البرلمان للحصول على معلومات أو بيانات من الوزراء حول قضايا معينة أو سياسات عامة:

- تقسم إلى أسئلة شفهية وأخرى تحريرية، ويتم جدولتها في جلسات محددة، مع أولوية للموضوعات الأكثر أهمية أو إثارة للرأي العام.
- تجبر هذه الأسئلة الوزراء على توضيح إجراءاتهم وتقديم إجابات رسمية مسجلة في السجلات البرلمانية.
- كثيرًا ما تكشف هذه الأسئلة عن قضايا إدارية أو مالية مهمة وتدفع الحكومة لمراجعة قراراتها.[١٩]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

٣ . مناقشات القضايا العامة (Debates on Public Issues)

تُعد المناقشات البرلمانية من أهم مظاهر العمل الرقابي في بريطانيا، حيث يطرح أعضاء البرلمان القضايا الوطنية أو المحلية للنقاش أمام المجلس:

- تتيح هذه المناقشات للمجلس مناقشة السياسة العامة أو حدث معين أو أزمة محددة، وتسمح بتبادل الآراء وطرح الانتقادات أو المقترحات.
- غالبًا ما يحضر الوزراء هذه المناقشات، ويشاركون في الرد على مداخلات النواب وتوضيح موقف الحكومة.
- قد تفضي نتائج النقاش إلى توصيات رسمية أو تشكيل لجان متابعة، وأحيانًا تؤدي إلى مساءلة سياسية واسعة للحكومة.

٤ . التصويت على سحب الثقة من الحكومة (Vote of No Confidence)

يُعتبر التصويت على سحب الثقة أقوى أداة رقابية يمتلكها البرلمان، ويشكل السلاح الدستوري الأبرز في مواجهة الحكومة:

- يحق لأي عضو في مجلس العموم أن يتقدم باقتراح لحجب الثقة عن الحكومة أو عن وزير بعينه.
- إذا حصل الاقتراح على الأغلبية البسيطة من أصوات النواب، تُجبر الحكومة على الاستقالة أو الدعوة لانتخابات عامة جديدة.
- يشكل هذا الإجراء وسيلة ضغط سياسية قوية، تمنع الحكومة من تجاوز صلاحياتها أو الانحراف عن السياسات العامة، وتجعلها دائمًا تحت رقابة البرلمان.

ويرى الباحث لقد حافظت الوسائل التقليدية للرقابة البرلمانية في بريطانيا على فعاليتها ومكانتها رغم تطور الحياة السياسية، فهي لا تزال تمثل الأساس المتين لضمان توازن السلطات وفرض المساءلة الدائمة على الحكومة، كما تكرس مبدأ سيادة الشعب من خلال ممثليه في البرلمان، وتحقق الشفافية في العمل التنفيذي.

الفرع الثاني: الآليات الحديثة والمستحدثة للرقابة البرلمان

شهدت الرقابة البرلمانية في بريطانيا تطورًا نوعيًا في العقود الأخيرة، إذ لم تعد تقتصر على الوسائل التقليدية، بل أصبح البرلمان يواكب المستجدات التقنية والتغيرات المجتمعية بإدخال آليات رقابية جديدة تواكب روح العصر ومتطلبات الحكم الرشيد. وقد انعكست هذه التطورات بشكل ملموس على أداء البرلمان، حيث ازدادت فاعلية الرقابة، وارتفعت معدلات الشفافية والمساءلة، وتوسعت إمكانية اطلاع الرأي العام والإعلام على تفاصيل العمل الحكومي. يتناول هذا الفرع التطورات التي شهدتها الأدوات الرقابية البرلمانية في بريطانيا، مثل لجان التحقيق الدائمة، الرقابة الرقمية ونشر المعلومات، والوسائل الإلكترونية لمتابعة أداء الحكومة، بالإضافة إلى تطوير معايير الشفافية والإفصاح في العمل الحكومي والبرلماني. وفيما يلي عرض لأبرز هذه الآليات المستحدثة:

١ . لجان التحقيق الدائمة والمتخصصة

تُعد اللجان البرلمانية الدائمة والمتخصصة من أبرز أدوات الرقابة الحديثة، إذ لم تعد الرقابة البرلمانية مقتصرة على الاستجواب أو الأسئلة، بل أصبحت تشمل إجراء تحقيقات معمقة وموسعة في شؤون الحكومة:

- أُنشئت لجان دائمة، مثل لجنة الحسابات العامة (Public Accounts Committee) التي تراقب صرف الأموال العامة وكيفية تنفيذ الميزانيات الحكومية، وتقوم بتحليل تقارير الأجهزة الرقابية ومتابعة الاستجابة الحكومية لملاحظاتها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- توجد لجان متخصصة في مختلف القطاعات، مثل الشؤون الصحية، التعليم، الأمن، الدفاع وغيرها، حيث تجري جلسات استماع علنية، وتستدعي المسؤولين والخبراء، وتعد تقارير دقيقة تُنشر على الملأ.
- غالباً ما تُحدث توصيات هذه اللجان تأثيرًا حقيقيًا على السياسات العامة وتؤدي إلى إصلاحات إدارية أو حتى استقالات وزارية[٢٠].

٢ . الرقابة الرقمية ونشر المعلومات

تطور العمل البرلماني ليشمل اعتماد التكنولوجيا الحديثة بشكل واسع في العمليات الرقابية:

- يلتزم البرلمان والحكومة بنشر معظم الوثائق، والتقارير، والميزانيات، ونتائج أعمال اللجان عبر مواقع إلكترونية متاحة للجمهور، وهو ما يعزز مبدأ الشفافية ويُمكن المواطنين ووسائل الإعلام من مراقبة العمل الحكومي عن كثب.
- أصبحت جلسات البرلمان واجتماعات اللجان تُبث مباشرة عبر الإنترنت، ويمكن متابعتها لاحقًا عبر أرشيف رقمي، مما يمنح الرأي العام فرصة غير مسبوقة للاطلاع على تفاصيل النقاشات والقرارات.
- ساعدت هذه الأدوات الرقمية في سرعة تداول المعلومات، ودعم عمل النواب في الرقابة والتحليل واتخاذ القرار[٢١].

٣ . الوسائل الإلكترونية لمتابعة أداء الحكومة

تضمنت التحديثات البرلمانية الاستفادة من وسائل الاتصال والتواصل الإلكترونية:

- يمكن للنواب تقديم الأسئلة للوزراء إلكترونيًا ومتابعة الردود عبر نظام إلكتروني خاص، ما يُقلل من الوقت ويُحسن التوثيق.
- استُخدمت الاجتماعات الافتراضية (خاصة خلال جائحة كوفيد-١٩) لمواصلة العمل الرقابي دون انقطاع، فأصبح بالإمكان عقد جلسات عن بُعد، وإدارة اللجان ومناقشة القضايا العاجلة بكفاءة عالية.
- أُنشئت منصات إلكترونية لقياس مدى استجابة الحكومة لتوصيات البرلمان، ولمتابعة تنفيذ الخطط الحكومية.

٤ . تطوير معايير الشفافية والإفصاح

أدرك البرلمان البريطاني ضرورة سن تشريعات عصرية تدعم حق النواب والجمهور في المعرفة:

- تم اعتماد **قانون حرية المعلومات لسنة ٢٠٠٠ (Freedom of Information Act ٢٠٠٠)** الذي يُلزم الجهات الحكومية بالإفصاح عن معظم المعلومات عند الطلب، باستثناء ما يتعلق بالأمن القومي أو المعلومات السرية.
- تُفرض معايير واضحة لنشر الموازنات وتقارير الأداء السنوية، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالمشاريع الكبرى وسياسات الإنفاق.
- جرى تطوير سياسات النزاهة، وتطبيق آليات الإبلاغ عن الفساد أو المخالفات الإدارية، مع ضمان حماية المبلغين عن الفساد[٢٢].

٥ . التكامل مع الإعلام والرأي العام

أصبح الإعلام شريكًا مهمًا في الرقابة البرلمانية عبر تغطية وقائع الجلسات البرلمانية والبث المباشر وتحليل أعمال اللجان، مما وسّع من قاعدة الرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ويرى الباحث بأنه أحدثت هذه الآليات الحديثة تحولاً كبيرًا في عمل البرلمان البريطاني، حيث أصبح العمل الرقابي أكثر شمولية، وسرعة، وشفافية. كما تعززت قدرة النواب والرأي العام على متابعة الأداء الحكومي ومحاسبة المسؤولين التنفيذيين، الأمر الذي أسهم في تكريس معايير الحكم الرشيد والحد من مظاهر الفساد الإداري أو سوء استخدام السلطة التنفيذية.

المبحث الثاني: الرقابة القضائية على أعمال الحكومة في بريطانيا

يشكل القضاء البريطاني أحد الأعمدة الرئيسة في منظومة الحكم الديمقراطي، إذ يُسهم بدور حيوي في تحقيق التوازن بين السلطات وضمان خضوع الحكومة لسيادة القانون. فالرقابة القضائية تُعد من أبرز الضمانات التي تحمي المجتمع من تعسف السلطة التنفيذية أو تجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها، حيث يتمتع القضاء البريطاني بصلاحية فحص مدى مشروعية قرارات وتصرفات الحكومة، والتأكد من توافقها مع القوانين والمبادئ الدستورية، بل وتصويبها عند وقوع الخطأ أو الانحراف[٢٣]

وقد تطورت الرقابة القضائية في بريطانيا لتشمل العديد من الأدوات القانونية والإجرائية التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الطعن في الإجراءات الحكومية، وضمان احترام الحقوق والحريات العامة، وذلك في إطار من الحيادية والاستقلالية التامة للقضاء.

وفي هذا المبحث، سيتم تناول الجوانب الرئيسية للرقابة القضائية على أعمال الحكومة من خلال التركيز أولاً على دور القضاء في مراجعة القرارات التنفيذية وحدود هذه الرقابة، ثم بيان الضمانات القانونية التي تكفل حماية الحقوق الفردية والجماعية في مواجهة السلطة التنفيذية، وتمنع التعسف في استعمال السلطة.

المطلب الأول: دور القضاء في الرقابة على السلطة التنفيذية

يحتل القضاء البريطاني مكانة محورية في منظومة الرقابة على أعمال الحكومة، إذ يشكل الضمانة الأخيرة لحماية مبدأ سيادة القانون ومنع تعسف السلطة التنفيذية. وبالرغم من تقليدية مبدأ "سيادة البرلمان "في النظام البريطاني، فقد تعززت مكانة القضاء بمرور الوقت، وأصبح له دور فاعل في مراقبة مشروعية تصرفات الحكومة، خاصة في ظل توسع نشاط الدولة وتعقّد العلاقات الإدارية والقانونية.

لقد أضحت الرقابة القضائية في بريطانيا إحدى الأدوات الفعالة لحماية الحقوق وضبط حدود السلطة، حيث يملك الأفراد والجماعات الحق في اللجوء إلى المحاكم للطعن بقرارات وتصرفات الحكومة التي تمس حقوقهم أو تتعارض مع القوانين والمبادئ الدستورية وفي هذا المطلب، سيتم تناول دور القضاء البريطاني في الرقابة على السلطة التنفيذية من خلال فرعين رئيسيين:

الفرع الأول: نطاق ولاية القضاء في مراجعة أعمال الحكومة

تُعد ولاية القضاء البريطاني في الرقابة على أعمال الحكومة من المسائل الجوهرية في النظام الدستوري البريطاني، حيث يضطلع القضاء بدور هام في حماية مبدأ سيادة القانون وضمان خضوع السلطة التنفيذية للرقابة القانونية. وعلى الرغم من أن النظام البريطاني يقوم تقليديًا على مبدأ سيادة البرلمان، إلا أن المحاكم البريطانية باتت تمارس رقابة فعلية وفعّالة على أعمال الحكومة، خاصة فيما يتعلق بمشروعية القرارات الإدارية وحماية الحقوق والحريات.

١. حدود سلطة المحاكم في مراجعة قرارات وتصرفات الحكومة

تتمتع المحاكم البريطانية بسلطة فحص مدى قانونية القرارات والإجراءات الصادرة عن السلطات التنفيذية، سواء على مستوى الحكومة المركزية أو الهيئات الإدارية المستقلة. وتخضع قرارات الحكومة للمراجعة القضائية وفق دعوى الإلغاء (Judicial Review) وهي إجراء قانوني يُمكّن الأفراد والجماعات من الطعن في مشروعية التصرفات الحكومية التي تمس حقوقهم أو تتعارض مع التشريعات النافذة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وتشمل هذه السلطة الرقابية فحص العناصر التالية:

- **مدى توافر الاختصاص** لدى الجهة الحكومية عند إصدار القرار.
- **مدى احترام القواعد والإجراءات القانونية** في اتخاذ القرار الإداري.
- **مدى اتفاق القرار مع القوانين والمعايير العامة**، وعدم مخالفته لمبادئ العدالة أو معايير المعقولية.
- **مدى احترام الحقوق الأساسية** للأفراد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرقابة القضائية لا تعني حلول القضاء محل الإدارة في اتخاذ القرار، بل تقتصر على فحص مشروعية القرار وليس ملاءمته.

٢. نطاق الاختصاص في قضايا المشروعية

تتسع ولاية القضاء البريطاني في قضايا المشروعية لتشمل كافة التصرفات الحكومية والإدارية، سواء تعلقت بتنظيم العلاقات بين الدولة والمواطنين أو تلك المرتبطة بتطبيق السياسات العامة. وتلعب المحاكم العليا، ولا سيما المحكمة الإدارية العليا والمحكمة العليا للمملكة المتحدة، دورًا رئيسيًا في وضع المعايير القانونية التي يجب أن تلتزم بها الإدارة في قراراتها وأعمالها[٢٤].

وفي هذا السياق، أصدرت المحاكم البريطانية العديد من الأحكام المهمة التي رسّخت مبدأ الرقابة على السلطة التنفيذية، التي أكدت فيها المحكمة إمكانية الطعن بقرارات الحكومة الصادرة بموجب (الامتياز الملكي) اذا مست حقوق الأفراد.

٣. استثناءات مبدأ "الامتناع عن التدخل"

على الرغم من اتساع ولاية القضاء في مراجعة أعمال الحكومة، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التقليدية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي البريطاني، من أبرزها:

- **المجالات السيادية أو السياسية البحتة:**

تلتزم المحاكم غالبًا بعدم التدخل في أعمال السيادة، مثل شؤون السياسة الخارجية أو القرارات العسكرية العليا، إلا إذا انطوى القرار على انتهاك واضح للقانون أو للحقوق الدستورية.

- **قواعد الفصل بين السلطات:**

تمتنع المحاكم عن التدخل في الأعمال البرلمانية الصرفة أو في سير العملية التشريعية، التزامًا بمبدأ "حصانة أعمال البرلمان "و"سيادة البرلمان."

لكن من المهم الإشارة إلى أن القضاء البريطاني أصبح مع مرور الوقت أكثر جرأة في فحص المشروعية، خاصة إذا كان القرار التنفيذي يمس الحقوق والحريات الأساسية أو ينتهك المبادئ الدستورية[٢٥].

ويرى الباحث بأنه يتضح أن ولاية القضاء البريطاني في الرقابة على أعمال الحكومة تشكل صمام أمان ضد التعسف التنفيذي، رغم وجود بعض القيود الاستثنائية، وهي تضمن التوازن بين سلطات الدولة، وترسخ سيادة القانون كأساس للحكم في بريطانيا.

الفرع الثاني: آليات الرقابة القضائية وأثرها على أداء السلطة التنفيذية

تتميز الرقابة القضائية في بريطانيا بامتلاكها مجموعة متطورة من الآليات القانونية والإجرائية التي تمنح القضاء القدرة على مراجعة أعمال السلطة التنفيذية وضمان خضوعها لمبادئ الشرعية وسيادة القانون. وتُعد هذه الرقابة من الضمانات الأساسية لتحقيق التوازن بين السلطات وحماية الحقوق الفردية من أي تعسف أو تجاوز حكومي.

١. دعوى الإلغاء (Judicial Review)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

تُعتبر دعوى الإلغاء ((Judicial Review) الوسيلة الأبرز والأكثر استخداماً في الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة والسلطة التنفيذية في بريطانيا.

- **ماهية دعوى الإلغاء:**

هي إجراء قانوني يُتيح لكل شخص متضرر من قرار إداري أو تصرف حكومي اللجوء إلى القضاء للطعن في مشروعية ذلك القرار أو التصرف، سواء كان صادرًا عن وزارة، هيئة عامة، أو جهة تنفيذية.

- **شروط قبول الدعوى:**

يجب أن يكون مقدم الطعن ذا مصلحة قانونية مباشرة، وأن يكون القرار المطعون فيه قرارًا إداريًا نهائيًا يمكن أن يسبب ضررًا فعليًا أو محتملاً للمدعي[٢٦].

- **أسس الطعن في القرارات الحكومية:**
  - **عيب عدم الاختصاص:** صدور القرار من جهة لا تملك صلاحية إصداره.
  - **عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله.**
  - **عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها عن المصلحة العامة.**
  - **عيب الشكل أو الإجراءات:** صدور القرار دون احترام الإجراءات الجوهرية المنصوص عليها قانونًا.

- **نتائج الدعوى:**

يمكن للمحكمة أن تُبطل القرار كليًا أو جزئيًا، أو تفرض على الجهة الإدارية اتخاذ إجراءات معينة، أو حتى تمنع التنفيذ المؤقت للقرار المطعون فيه.

٢ . أوامر وتعويضات قضائية

يملك القضاء البريطاني سلطات واسعة لإصدار أوامر ملزمة للجهات التنفيذية، مثل:

- **أمر المنع :** لمنع جهة حكومية من اتخاذ إجراء غير مشروع.
- **أمر الإلزام :** لإجبار الإدارة على تنفيذ التزام قانوني محدد.
- **أمر المثول :** لإلغاء قرار إداري باطل.
- **التعويضات:** يمكن للمحكمة إلزام الحكومة بدفع تعويض مالي للمتضرر إذا ثبت وقوع ضرر غير مشروع نتيجة تصرفها.

٣ . الأثر العملي للرقابة القضائية على أداء السلطة التنفيذية

كان للرقابة القضائية أثر بالغ في تطوير أداء السلطة التنفيذية في بريطانيا من عدة وجوه:

- **تعزيز احترام القانون:**

أجبرت الرقابة القضائية السلطات التنفيذية على احترام النصوص القانونية والالتزام بإجراءات مشروعة في كل تصرف أو قرار، مما حد من مظاهر التعسف والانحراف.

- **ضمان التوازن بين السلطات:**

منعت تدخل الحكومة في أعمال البرلمان أو المساس باستقلال السلطة القضائية، ورسخت مبدأ الفصل بين السلطات وحرمة الحقوق الدستورية.

- **حماية الحقوق الفردية:**

أتاحت الرقابة القضائية للأفراد والمؤسسات التصدي لأي قرار إداري ينتهك حقوقهم أو حرياتهم الأساسية، مما جعل الإدارة حذرة في ممارساتها اليومية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- **دعم الإصلاح الإداري:**

أجبرت الكثير من قرارات القضاء الحكومة على مراجعة سياساتها أو تصحيح مساراتها، ودفعت للإصلاح التشريعي والإداري المستمر.

- **رفع مستوى الشفافية والمساءلة:**
- أدى الخوف من الرقابة القضائية إلى زيادة انفتاح الأجهزة التنفيذية على الرقابة المجتمعية والبرلمانية.

٤. تطور الدور القضائي في ضوء المستجدات القانونية

مع صدور **قانون حقوق الإنسان البريطاني لعام ١٩٩٨**، توسع نطاق الرقابة القضائية ليشمل مراقبة مدى توافق التشريعات والإجراءات الحكومية مع الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهو ما عزز قوة القضاء البريطاني في حماية حقوق الإنسان في مواجهة الحكومة.

ويرى الباحث : تُظهر التجربة البريطانية أن وجود آليات قضائية فعالة لمراجعة أعمال الحكومة قد أدى إلى تعزيز سيادة القانون، وترسيخ ثقافة احترام الحقوق، وتحسين أداء الإدارة الحكومية بشكل عام، مما يعكس الأهمية الجوهرية للرقابة القضائية في النظام الديمقراطي.

المطلب الثاني: الضمانات القانونية لحماية الحقوق الفردية والجماعية في مواجهة السلطة التنفيذية

يشكل خضوع السلطة التنفيذية للقانون أحد أبرز مظاهر الدولة القانونية الحديثة، ويُعد ذلك الضامن الأساسي لاحترام حقوق الأفراد والجماعات ومنع الاستبداد أو التعسف في استعمال السلطة. وفي النظام البريطاني، لم تقتصر الرقابة على الأداء الحكومي على الجوانب السياسية أو البرلمانية، بل تعززت بمجموعة من الضمانات القانونية التي توفر حماية فعالة للحقوق والحريات، وتُعطي الأفراد القدرة على التصدي لأي انتهاك قد يصدر عن الحكومة أو إداراتها[٢٧].

وتستند هذه الضمانات إلى تشريعات واضحة، وإجراءات قضائية مرنة، ووسائل قانونية متاحة للطعن والمراجعة، بالإضافة إلى معايير دولية تعزز حماية الحقوق الأساسية.

وفي هذا المطلب، سيتم تناول هذه الضمانات من خلال فرعين رئيسيين: الأول يوضح الوسائل القانونية المباشرة لحماية الحقوق الفردية، والثاني يسلط الضوء على دور القضاء في منع التعسف وضمان التوازن بين السلطة والحرية.

الفرع الأول: الوسائل القانونية المباشرة لحماية الحقوق الفردية

تتمتع الحقوق الفردية في بريطانيا بحماية قانونية متقدمة، تستند إلى مزيج من التشريعات الوطنية، والأعراف الدستورية، والاتفاقيات الدولية، مما يجعل المواطن البريطاني في موقع قوة إزاء أي تجاوز قد يصدر عن السلطة التنفيذية. وقد كرّس النظام البريطاني مجموعة من الوسائل القانونية المباشرة التي يستطيع الأفراد اللجوء إليها لضمان حقوقهم[٢٨]، ومن أبرزها:

١. قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ (Human Rights Act ١٩٩٨)

يُعد هذا القانون من أبرز التشريعات التي أدمجت أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) ضمن المنظومة القانونية البريطانية، وسمح للمحاكم البريطانية بالنظر في انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية[٢٩].

- من خلاله يمكن للأفراد الطعن بأي قرار أو تصرف حكومي يتعارض مع الحقوق الواردة في الاتفاقية، مثل الحق في الحياة، الحرية، الخصوصية، المحاكمة العادلة، وحرية التعبير.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

- ألزم القانون الجهات الحكومية كافة، بما فيها الشرطة والوزارات، باحترام تلك الحقوق عند أداء مهامها.

٢. اساليب الطعن

وهي آلية قانونية تتيح لأي فرد الطعن أمام المحكمة الإدارية في قرارات وتصرفات السلطات العامة إذا كانت غير قانونية، أو غير معقولة، أو تنطوي على إساءة استخدام السلطة[٣٠].

- تُعد هذه الوسيلة أحد أهم أدوات حماية الأفراد من تعسف السلطة التنفيذية.
- تُمكن المحكمة من إلغاء القرار الإداري، أو إصدار أوامر بمنع تنفيذه، أو إلزام الجهة المختصة باتخاذ إجراء معين.

٣. إمكانية المطالبة بالتعويض المدني

إذا ترتب على الفعل غير المشروع الصادر عن جهة حكومية ضرر للفرد، يمكن له رفع دعوى تعويض أمام المحاكم المدنية استنادًا إلى قواعد المسؤولية التقصيرية.

- يشمل ذلك قرارات الحبس غير المشروع، أو التفتيش المخالف للقانون، أو الإضرار بسمعة المواطن أو ممتلكاته.

٤. آليات الحماية خارج القضاء

تشمل هذه الوسائل:

- مكتب مفوض البرلمان (Parliamentary Ombudsman): الذي يتلقى شكاوى المواطنين بشأن سوء أداء الإدارات العامة.
- المؤسسات المستقلة مثل مفوضية المعلومات (Information Commissioner): التي تراقب احترام الحق في الخصوصية وحماية البيانات.
- وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية: التي تسهم في فضح الانتهاكات ودعم الضحايا في اللجوء للقضاء أو الرأي العام[٣١].

الفرع الثاني: دور القضاء في منع التعسف وضمان التوازن بين السلطة والحرية

يشكل القضاء البريطاني حجر الزاوية في حماية الحقوق وضمان خضوع السلطة التنفيذية لمبدأ المشروعية، حيث يُمارس دوره باستقلال وحيادية من خلال مراجعة القرارات الحكومية ومساءلتها عند تجاوزها حدود القانون. وقد ساهم هذا الدور في بناء توازن دقيق بين متطلبات السلطة وحقوق الأفراد، وهو ما يُعد من أبرز مظاهر الدولة القانونية في بريطانيا ومن تلك المظاهر:

١. الرقابة على مشروعية القرارات الحكومية

يتمتع القضاء البريطاني بصلاحية مراجعة مشروعية قرارات وتصرفات الحكومة، خاصة تلك التي تؤثر على الحقوق والحريات[٣٢]. ومن خلال دعوى الإلغاء (Judicial Review)، يفحص القاضي:

مدى قانونية القرار الصادر عن السلطة الإدارية.

التزامه بالإجراءات الشكلية.

مدى تناسب القرار مع الهدف المراد تحقيقه.

عدم وجود انحراف في استعمال السلطة.

وقد شكلت هذه الرقابة رادعًا قانونيًا قويًا أمام أي ميل نحو التعسف أو الاستبداد الإداري.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

٢. تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات

يحرص القضاء البريطاني على ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات من خلال منع تغول السلطة التنفيذية على اختصاصات البرلمان أو القضاء.

وقد لعبت المحكمة العليا البريطانية دورًا بارزًا في قضايا ذات طابع سياسي دستوري، مثل قضية Miller II (٢٠١٩)، التي قضت فيها المحكمة بأن قرار الحكومة تعليق البرلمان كان غير قانوني، لأنه يقوّض الوظيفة الرقابية للسلطة التشريعية.

٣. دور القضاء في حماية الحقوق الدستورية

مع دخول قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ حيز التنفيذ، أصبحت المحاكم البريطانية ملزمة بفحص مدى توافق القوانين والإجراءات الحكومية مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقد أتاح ذلك للأفراد الطعن بالقرارات الحكومية أمام المحاكم الوطنية مباشرة، دون الحاجة للجوء الفوري إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٤. أوامر القضاء كوسائل إنفاذ

يمكن للقضاة إصدار أوامر قضائية تلزم الحكومة أو مسؤوليها بما يلي:

أمر إلزام (Mandatory Order): لإجبار الإدارة على القيام بفعل معين.

أمر حظر (Prohibiting Order): لمنعها من اتخاذ إجراء غير مشروع.

أمر إلغاء (Quashing Order): لإبطال قرار إداري غير قانوني.

أمر تعويض (Damages): لجبر الضرر الناتج عن أي انتهاك.

وتُعد هذه الأوامر أدوات تنفيذ فعّالة تكفل احترام قرارات المحاكم وإلزام الحكومة بالانضباط القانوني.

من خلال آلياته المتعددة، لعب القضاء البريطاني دورًا بارزًا في حماية الحقوق الفردية والجماعية، وكبح جماح السلطة التنفيذية عندما تتجاوز حدود القانون. وأسهم هذا الدور في ترسيخ ثقافة احترام القانون، وتأكيد أن سلطة الدولة ليست مطلقة، بل مقيدة بإرادة القانون وضمانات العدالة[٣٣].

ويرى الباحث : تُظهر التجربة البريطانية أن وجود آليات قضائية فعالة لمراجعة أعمال الحكومة قد أدى إلى تعزيز سيادة القانون، وترسيخ ثقافة احترام الحقوق، وتحسين أداء الإدارة الحكومية بشكل عام، مما يعكس الأهمية الجوهرية للرقابة القضائية في النظام الديمقراطي.

الخاتمة

بعد استعراض وتحليل الإطارين السياسي والقضائي للرقابة على أعمال الحكومة في بريطانيا، يتضح أن النظام البريطاني يُمثل نموذجًا رائدًا في التوازن بين السلطات، وفي توفير آليات فعالة للرقابة والمساءلة. فقد أسهمت الرقابة البرلمانية، بأدواتها التقليدية والحديثة، إلى جانب الرقابة القضائية، في تعزيز مبدأ سيادة القانون وضمان خضوع الحكومة للمحاسبة المستمرة.

النتائج:

١. **تكامل الرقابة البرلمانية والقضائية:** أظهر البحث أن الرقابة البرلمانية لا تعمل بمعزل عن الرقابة القضائية، بل إن توافرهما معًا يُشكل ضمانة أساسية لمنع تعسف السلطة التنفيذية وتعزيز الحكم الرشيد.

ISSN–2536–0027

٢. **تعدد وتطور أدوات الرقابة:** أظهر النظام البريطاني مرونة كبيرة في تطوير أدوات الرقابة البرلمانية، سواء من خلال الاستجوابات التقليدية، أو عبر اللجان الدائمة والمتخصصة، وصولاً إلى الرقابة الرقمية ونشر المعلومات.
٣. **دور القضاء الفاعل:** برزت فعالية القضاء البريطاني في التصدي لأي قرار أو تصرف حكومي مخالف للقانون، وخاصة من خلال نظام دعوى الإلغاء والآليات الحديثة الأخرى التي تحمي الحقوق والحريات.
٤. **استمرارية الإصلاح:** يتسم النموذج البريطاني بالديناميكية والقدرة على استيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية، مما يجعل منظومة الرقابة في تطور دائم.

التوصيات:

١. **تعزيز التعاون بين البرلمان والقضاء:** ضرورة استمرار التكامل والتنسيق بين المؤسستين لضمان الرقابة الفعالة دون المساس باستقلال كل سلطة.
٢. **تطوير الأدوات الإلكترونية:** مواكبة التطورات التكنولوجية بتوسيع استخدام المنصات الرقمية، وتعزيز الشفافية والإفصاح عبر الإنترنت، وتسهيل مشاركة المواطنين في الرقابة.
٣. **دعم استقلال اللجان البرلمانية:** منح اللجان الرقابية المزيد من الصلاحيات والاستقلالية المالية والإدارية لضمان فاعليتها، لا سيما في التحقيق بقضايا كبرى أو طارئة.
٤. **تعزيز الثقافة القانونية والرقابية:** العمل على نشر الوعي بين النواب والجمهور حول آليات الرقابة المتاحة، وأهمية اللجوء إليها لحماية الحقوق والمصالح العامة.
٥. **مراجعة دور القضاء في ضوء تطورات حقوق الإنسان:** ضرورة استمرار تحديث القوانين والإجراءات القضائية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية والتزامات بريطانيا في مجال حقوق الإنسان.

وبذلك يتضح أن الرقابة السياسية والقضائية في بريطانيا لا تقتصر على كونها أداة للحد من تعسف السلطة التنفيذية فحسب، بل تشكل ضمانة لاستدامة الديمقراطية وحماية حقوق الأفراد، ونموذجًا يحتذى به في الأنظمة البرلمانية المعاصرة.

المصادر:

١. أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩.
٢. أحمد محمد أبو العينين، "الأعراف الدستورية والرقابة البرلمانية في النظام البريطاني"، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد ٩٨، ٢٠٢١.
٣. أسماء إبراهيم عبده، "دور القضاء الدستوري في حماية مبدأ الفصل بين السلطات – دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٢.
٤. Bogdanor, Vernon. The British Constitution: A Very Short Introduction. Oxford University Press, ٢٠١٣.
٥. جرجس جرجس، "أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في النظام البريطاني"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد ٤، ٢٠١٨.
٦. خالد محمد هلال، "تطور النظام البرلماني البريطاني وأثره في الأنظمة الدستورية المقارنة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد ١٣، ٢٠١٦.

ISSN–2536–0027

٧. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام البرلماني البريطاني وتطوره الدستوري والسياسي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٠.
٨. عبد الرزاق السنهوري، شرح القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة.
٩. علي صادق أبو هيف، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأخيرة.
١٠. محمد عبد الحميد الشافعي، "الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة: دراسة مقارنة بين النظامين البرلمانيين البريطاني والفرنسي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٨١، ٢٠٢٣.
١١. منذر الفضل، النظم الدستورية المقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢.

والحمد لله رب العالمين ..

---

(١) صلبيا، أمين عاطف. (٢٠٠٣). دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون: دراسة مقارنة. لبنان: مؤسسة الحديث للكتاب، ص٣٠

٢ عبد الرزاق السنهوري، شرح القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة.

٣ أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩.

٤ Bogdanor, Vernon. The British Constitution: A Very Short Introduction. Oxford University Press, ٢٠١٣

(٥) بوالشعير، سعيد. (٢٠١٣). القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني: النظم السياسية (ط. ١٢). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص. ١٨٣.

٦ جرجس جرجس، "أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في النظام البريطاني"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد ٤، ٢٠١٨ ، ص٧٢

٧ خالد محمد هلال، "تطور النظام البرلماني البريطاني وأثره في الأنظمة الدستورية المقارنة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد ١٣، ٢٠١٦ ،ص١٥ .

٨ محمد عبد الحميد الشافعي، "الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة: دراسة مقارنة بين النظامين البرلمانيين البريطاني والفرنسي"،
مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٨١، ٢٠٢٣ ، ص١٢١

٩ خالد محمد هلال، "تطور النظام البرلماني البريطاني وأثره في الأنظمة الدستورية المقارنة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد ١٣، ٢٠١٦ ،ص١٢١

١٠ جرجس جرجس، "أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في النظام البريطاني"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد ٤، ٢٠١٨.

١١ منذر الفضل، النظم الدستورية المقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢.

١٢ محمد عبد الحميد الشافعي، "الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة: دراسة مقارنة بين النظامين البرلمانيين البريطاني والفرنسي"،
مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٨١، ٢٠٢٣.

١٣ أحمد محمد أبو العينين، "الأعراف الدستورية والرقابة البرلمانية في النظام البريطاني"،
مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد ٩٨، ٢٠٢١.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[١٤] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام البرلماني البريطاني وتطوره الدستوري والسياسي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٠.

[١٥] علي صادق أبو هيف، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأخيرة.

[١٦] محمد عبد الحميد الشافعي، "الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة: دراسة مقارنة بين النظامين البرلمانيين البريطاني والفرنسي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٨١، ٢٠٢٣ ، ص١٢١

[١٧] خالد محمد هلال،"تطور النظام البرلماني البريطاني وأثره في الأنظمة الدستورية المقارنة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد ١٣، ٢٠١٦.

[١٨] خالد محمد هلال، "تطور النظام البرلماني البريطاني وأثره في الأنظمة الدستورية المقارنة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد ١٣، ٢٠١٦ ،ص١٥

[١٩] أسماء إبراهيم عبده، "دور القضاء الدستوري في حماية مبدأ الفصل بين السلطات – دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٢.

[٢٠] محمد عبد الحميد الشافعي، "الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة: دراسة مقارنة بين النظامين البرلمانيين البريطاني والفرنسي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٨١، ٢٠٢٣، ص: ٩٧–١٠٠.

[٢١] جرجس جرجس، "أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في النظام البريطاني"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد ٤، ٢٠١٨، ص: ٤٠–٤٣.

[٢٢] منذر الفضل، النظم الدستورية المقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢، ص: ٢٤١–٢٤٥.

[٢٣] محمد عبد الحميد الشافعي،"الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة: دراسة مقارنة بين النظامين البرلمانيين البريطاني والفرنسي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٨١، ٢٠٢٣، ص: ٩٧–١٠٠.

(٢٤) إدريس بوكرا، المبادئ العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٦ ،ص ٤٤٧-٤٤٩.

(٢٥) آمال موساوي، "أثر علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية على طبيعة النظام السياسي الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ١، المجلد ٣٠، العدد ١، ٢٠١٩، ص. ٢٨.

(٢٦) أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد، السمتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤، ص. ٨٥.

[٢٧] أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩ ،ص٩٣

[٢٨] عبد الرزاق السنهوري، شرح القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة ص١٥٢

[٢٩] Human Rights Act ١٩٩٨, UK Parliament

[٣٠] منذر الفضل، النظم الدستورية المقارنة، دار الثقافة، عمان، ٢٠٢٢ ،ص١٦٢

[٣١] أسماء إبراهيم عبده، "دور القضاء الدستوري في حماية مبدأ الفصل بين السلطات – دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢ ،ص٦٣

[٣٢] أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، ٢٠١٩ ،ص١٥٢

[٣٣] خالد محمد هلال، "تطور النظام البرلماني البريطاني وأثره في الأنظمة الدستورية المقارنة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٦.